

## وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٣ «بالتفويض»

باعتراض الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١١

**المدير العام المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية**

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٠٥ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية :

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة :

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد جلسة ٢٠١٢/٥/٢٨

باعتراض الحساب الختامى للغرفة وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠١١ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٣/٥/٢٧ :

قرر :

**مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد والسوق التابع لها**

عن العام المالى ٢٠١١ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٥٠٢٨٢١٣,٥٦ ج

(فقط خمسة ملايين وثمانية وعشرون ألفاً ومائتان وثلاثة عشر جنيهاً وستة وخمسون قرشاً لا غير)

وجملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٣٤٩٧٤٧٤,٨٤ ج (فقط ثلاثة ملايين وأربعين ألفاً وأربعين ألفاً وأربعة وسبعين جنيهاً وأربعة وثمانون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٥٣٠٧٣٨,٧٢ ج (فقط مليون وخمسماية وثلاثون ألفاً وسبعمائة وثمانية وثلاثون جنيهاً واثنان وسبعين قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١١/١٢/٣١ مبلغ ١٧٦٧٥٩٨٣,٢٣ ج (فقط سبعة عشر مليوناً وستمائة وخمسة وسبعين ألفاً وتسعمائة وثلاثة وثمانون جنيهاً وثلاثة وعشرون قرشاً لا غير).

**مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية .**

تحريراً في ٢٠١٣/٥/٢٧

**المفهوم في بعض الاختصاصات**

**بقانون الغرف التجارية**

**أ / آمال السلاموني**